

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الجامعة العراقية بين جهود التحديث وماضوية اللوائح والقوانين

ونوعها لتجسير الأمور لصالح قرار غير أكاديمي بالمره...

إن الإفادة في هذي الحال لا تنصب على التقاطع مع أستاذ جامعي بوصفه شخصاً بخلفيته إنساناً بقيم سلوكية يؤمن بها، ولكن الإفادة تنصب على رفض الرؤية الفكرية الماضوية المريضة وهي إدامة تستهدف وقف التأثيرات السلبية لحجب المنتج الإبداعي عن البحث والتقصي، بخاصة في مجال الآداب والفنون والعلوم الإنسانية لأن الهدف الحقيقي من هذي البحوث يكمن في تأكيد الصائب الصحي وإزالة الخاطئ المرضي، فمادما يجدي أن نبحث في الأموات إن لم يدخل في خدمة الأحياء؛ في إفادتهم وإعانتهم على تعديل أمر أو آخر؟

وفي ضوء ذلك لسنا ضد اسم بالتحديد من الذين اتخذوا أو سيتخذون القرار النهائي، بل ضد الغرور في اللوائح والقوانين تلك التي تبيح لهم التحكم في البحث العلمي ووضع شروط خارج أكاديمية عليه بل مصارفته ومنعه...

وبالمناسبة فإن أمر المصادرة هذا سيبيعي بيننا ولن ينتهي بوقوفنا عند إدامة شخص، لأن الأمر يتعلق باللوائح وما فيها من نواقص... فيما الشخص ذاته يمكن أن يغير قناعاته الفكرية السياسية ويتحول من ميل إلى آخر... فضلا عن أن هذا الشخص أو ذاك ممن تحكم سلوكهم وقراراتهم الظروف التي تحيط بهم، الاجتماعية والسياسية وما يوجه قراراتهم ويحدها من قوانين ولوائح بل من تفاصيل تلك القوانين وغرائها...

فنحن لا يمكن أن نطالب شخصا ما أن يكون المضحي في مجابهة قوى تحيط به وظروف ضاغطة نعرف كل حجمها وطبيعتها وجورها مما يسود اليوم، ولو كان جميع البشر مثاليين إلى حد التضحية من أجل المبدأ ومن أجل الدفاع عن صواب الرأي لما كنا عمليا بحاجة لمثل هذه التضحية أصلا...

ولينا تذكر هذه الحقيقة في خطابتنا الثقافية ومنها والأكاديمية بوجه الخصوص لأننا بخطابتنا الثقافية الأكاديمية نمثلك آليات غير آليات الخطاب السياسي المحسود... ومن هنا كانت الإفادة وسبق في حدود رفض الغرور والمطالب الموجودة في اللوائح والقوانين ومحاولتنا تحسين استقلالية الجامعة وتأمين حرية البحث العلمي مع توفير شروط المحيط الأيمن للبحث من جهة ولإدرات الأقسام العملية وهيئة التدريس بما يقطع السبيل على جهود الحظر وتابوت التحريم المرضية المقطعة...

وهنا وعلى الرغم من الاختلاف مع أساتذنا أو آخر كما في حال الدكتور محمد صابر إلا أننا ينبغي دوما أن نضع الاختلاف موضع الجدل بقصد الوصول لقناعات مشتركة... ويقصد تأمين الممارسات الأسلم والإجراءات الأكثر حيوية للبحث من جهة ولإدرات الأقسام العملية والتزاما بالقوانين الصحية في منطقتها وفي آلياتها أو تلك التي يجري تطويرها في ضوء متغيرات الواقع... ولنتذكر في هذا المجال أولئك الذين قدموانتاجات أدبية وثقافية وأكاديمية سليمة ورائعة في مجالياتها وقيمها الإبداعية والمضمونية أيضا، فيما كانت ظروف الاضطرار تتجرح في خدمة السياسة العامة المتسلطة وهو أمر مبرر إذ الموظف لا يقوم بمهامه المهنية إلا في ظل سلطة ليست بيده ولا بيد قانون سوي بل

سبله بتكتاتور مستبد كل شيء ومن ذلك مستبد سلطة القانون وشريعة السلطة ذاتها... اليوم، تسود سياسة الطائفية وسلطتها بكل ما فيها من أجواء الفساد وتحكم مفايئها وميلبئيات حماية الطائفية وأحزابها وعناصرها وتختناقها... وفي ظلال هذا التحكم والتسلط تخترق جميع مناحي الحياة ومنها الأكاديمية بأمراض ما يسود من سياسة عامة... وأعود لأؤكد واجبنا في إدامة الأصل وتصويب النتائج وتقويمها بما لا يجلبنا نمسك البردعة وترك الحمار والأعمال تضرب ولا تقاس أيها السادة حتى لا يفهم المثل خطأ في شكله لا في فحواه...

◆ أستاذ الآداب المسرحي
رئيس جامعة ابن رشد في هولندا



أما الحقيقة في رفض اختيار شاعر معاصر ما زال كما يرزق، فتكمن في موقف فكري يناهض قديماً (مزعوماً) يسقطونها على القديم وعن رفض للجد وقيمه الجمالية التي تنتهي لشروط الحاضر لا الماضي؛ فضلا عن مشكلة تجيير الخطاب الأكاديمي لمواقف سياسية بحتة ولإنتاج خطاب غير أكاديمي قطعاً. وفي ضوء هذا الموقف تمّ تحديداً رفض اختيار الشاعر حسب الشيخ جعفر وشعره، مادة لأطروحة دكتوراه في تلك الجامعة العراقية.. وإلا فإن من يريد التقدم بأطروحة دكتوراه في الشعر ونقده سيتناول ((النص)) أولاً وأخراً (النص المسرحي) أو غيره ليس بحاجة لمحددات وشروط غير علمية وغير أكاديمية...

إن البحث العلمي المشروط مؤداه الإعوجاج في نتائج التجربة العلمية وفي التحميص والعمل المقنن... ثم من قال أن الدراسة ستنتقد ورؤية الشاعر فكريا سياسيا أو سلوكيا؛ ولماذا هذا الاستيقاق القائم على المصادرة وانعدام الثقة بنتائج البحث العلمي؟

إن فكرة عدم الثقة بالباحثين، وإنعدام الثقة بنتائج التحليل والبحث العلميين لا تطلق إلا عن وضع العلم في تعارض مع الأخلاق والقيم الإنسانية... ولأن العلم لا يتكفي بعدم تعارضه مع القيم الإنسانية بل يعمدها بالصائب ويفيد سببشير أحدهم (متلمذا أشارت تصريحات بعينها) إلى أن أقسام اللغة العربية لا تحدد دراسة أدبي ما شاعر في حياته؛ ولكنه لا يجد تبريرا لدفعه هذا سوى أنه ينتظر (اتكامل) التجربة قبل أن يدرسه ويتناوله...

وقد تجاوز الزمن هذا التبرير والتدريج... وفي جامعات عريقة ومهمة عراقية وعربية وعالمية، جرت فعليا دراسة الأدباء والشعراء المعاصرين لا في نصوصهم حسب بل في معطيات أدبهم وإنتاجهم الأدبي الشعري وغيره مما في حركتهم وتفصيل يومهم العادي...

على أسئلة غير أكاديمية وغير علمية بالمره...

ففي جامعة عراقية كان القسم العلمي فيها يعقد قبيل أيام اجتماعه للبحث في خطة تقدمت بها طالبة الدكتوراه... وبدل أن ينظر في موضوعية الخطة ومنهجيتها ودرجة توافر شروط البحث العلمي فيها وصواب تفاصيلها، بدل ذلك تقدم المجلس (العلمي) بإسئلته للمشرف على الطالبة، من نمط ما (المنهج الديني) للشاعر الذي ستم دراسة نصوصه؛ وما توجهاته الفكرية وما الإنتماء الحزبي له؛ وما سلوكياته وممارساته الحياتية؟

ولعمري فإني لم أسمع يوما أن قسما للغة العربية، قد سأل عن قبيلة شاعر عربي وعن سلوكه ومعتقداته قبل أن يصدر قراره في قبول خطة البحث... و على سبيل المثال لا الحصر، فحينما يعرف ليس سلوك امرئ القيس حسب بل والمشاهد المخصوصة التي يتناولها في شعره مما يدخل في ذات النزعية التي تبيح رفض الدراسة ولكن القرار عادة ما كان يأتي بإقرار كل الدراسات التي تناولت امرأ القيس وغيره من الشعراء ومنهم شعراء (المجون)؛ لماذا لا نتخذ الموقف (السياسي) أو (الفكري) ذاته من هؤلاء مثلما نتخذهم تجاه الشعراء المعاصرين؟

القضية ليست قضية شعر قديم ولا قضية موضوع الشعر وما يحمله من قيم مضمونية وما يبشر به من قيم سلوكية وما يدعو إليه حياتيا... وقيل أن نشير للقضية كما نراها ونحلها؛ ربما سيبشير أحدهم (متلمذا أشارت تصريحات بعينها) إلى أن أقسام اللغة العربية لا تحدد دراسة أدبي ما شاعر في حياته؛ ولكنه لا يجد تبريرا لدفعه هذا سوى أنه ينتظر (اتكامل) التجربة قبل أن يدرسه ويتناوله...

فكما الورد قد جاء منذ عقود على مثل هذا الاتجاه... وقد تجاوز الزمن هذا التبرير والتدريج... وفي جامعات عريقة ومهمة عراقية وعربية وعالمية، جرت فعليا دراسة الأدباء والشعراء المعاصرين لا في نصوصهم حسب بل في معطيات أدبهم وإنتاجهم الأدبي الشعري وغيره مما في حركتهم وتفصيل يومهم العادي...

العالي ومؤسساته برمتها فجاعت واقعة الموقف من خطة أطروحة دكتوراه في نصوص شاعر معاصر لتثير معركة جديدة ولتعيد إلى الواجهة مطلب التحديث في القوانين والآليات وفي واجب حماية حرية البحث العلمي...

(٢) استقلالية الجامعة وحرية البحث العلمي

ولعالجة قضية الحريات واستقلالية الخطاب الأكاديمي العلمي نشير هنا في هذه القراءة إلى أن أطاريح الدراسات العليا، كانت ترسل، في ضوء استقلال آليات العمل وإجراءاته إلى خبير (فكري) لتشييها أو لنخها رخصة المرور للجنة المناقشة. ومعنى هذا الإجراء واضح بل سافر في فحواه وأهدافه ومتعارض مع مراد اللائحة في المرجعة العلمية المحضة... كون الإجراء الحقيقي في هذا الموضوع كان رائداً ومقهما على الآليات الأكاديمية المعروفة... وبدل البحث النوعي في توكيد أهلية الأطروحة لعرضها على اللجنة المناقشة يتم التركيز على البحث عن أية مفردات أو إشارات تتعارض ولسففة النظام السياسي وتحديدا ما يحتمل أن يمس رأس الهرم، الدكتوراه الطاغية وطروحاته...

إن مجرد وجود هذا (الخبير) المرفوض قسرا (فوق) يمثل طعنا طبخيا في حرمة الجامعة واستقلاليتها، ويمثل استلابا لمكانة العلماء الأجلاء ومصادرة لحقوقهم في حرية الكلمة والتعبير وفي إدارة مؤسساتهم وتوجيهها بمبادئ أكاديمية مهيئة بحتة؛ كما يمثل قضيها لحرية البحث العلمي ومصادرة استباقية لنتائج الدراسة والاسترقاق والتقصي، وهو ما يحيل لزمان ظلام القرون الوسطى، زمن مطاردة غاليليو غاليلي ومعرف ما حدث له في ظل تلك العتمة الداجية وكيف خرج من مقصلة المحكمة الفكرية (الغلامية) وعلى حساب أي شيء؛ وفي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى واقعة جرت في الأيام الأخيرة، تلك التي رفض فيها أحد الأقسام العلمية خطة أطروحة الدكتوراه بناء

كان ذلك، بمناقشة مادتي رسالة " المسرحية العربية في الألب العراقية الحديث" ويومها علق أحد المناقشين رافضا استخدام مفردات من نمط شغيلة بدل عمال وشبيبة بدل شباب على أساس أن استخدام تلك الألفاظ يوحي بالخلفية الشوبعية التي حاول إقحامها عبثا كإياها يقم الباحث ويبرر رفض بحته... وطبعاً مما رفضه الباحث في حينه في دفاعه عن عدد من الأمور أولها رفضه أن يتم تقسيم المعجم اللغوي بين يسار ويمين وأن يجري في ضوء ذلك تحريم استخدام الألفاظ قد تدعو الضرورة اللغوية البحتة لاستخدامها على أساس من القواعد المعجمية الدلالية والبلاغية الأسلوبية وإثباتها رفض الحظر الصادر بحق النصوص الإبداعية بسبب من خلفية مبدعها السياسية الحزبية (اليسارية تحديدا)... أما الأمر الثالث فكان رفض إخضاع الأكاديمي العلمي للخطاب السياسي وحظوراته الأتنية...

وانتصرت في زمن الطاغية مواقف الأكاديميين المتنويرين وجرى تحدي ثوابت التقليدي المحافظ بنجاح طوال عقود التسلط أعمال جديده مهمة في ظلل مسيرة الجامعة العراقية، حتى أنها كانت من بين أوائل الجامعات التي خرّجت دفعات الريادة لقيام مؤسسات التعليم العالي في دول المنهقدة...

ويمكننا الإشارة هنا إلى معارك فكرية حقيقية كبيرة وعلامات مهمة في تاريخ الجامعة العراقية. وقد حصل هذا في مناقشة رسالة الفكر الاشتراكي في الأدب العراقي المعاصر بكلية الآداب في جامعة بغداد وحصل هذا في الحركة السياسية الفكرية التي انتصرت أولا لإخلال تخصص الأدب المسرحي في قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة بغداد وثانياً بمرور رسالتين الماجستير والدكتوراه في الأدب المسرحي على الرغم من المواقف المسبقة المشنجة التي عارضت ثلاثة أمور: ظلت مرفوضة زمنياً طويلاً تمثلت في دراسة كتاب أحياء وفي مجال النص المسرحي وفي استخدام تلك النصوص للغة الحكاية الدارجة أو اللهجة العامية...

موضوعات حول حزب اليسار الانتيخابي

ها مشية الدول الجديدة ونزاعاتها مع دول الجوار فضلا عن هشاشة أنظمتها السياسية. المعطي الخامس: . التركيز على الرباط الاقتصادي/ السياسي. بين البعء الفيدرالي لشكل الدولة العراقية وبناء التنمية الوطنية المنطلقة من وحدة مصالح الشعوب القاطنة في إطار الدولة الديمقراطية الفيدرالية الواحدة.

إن تحول حزب اليسار الانتخابي إلى حركة اجتماعية شعبية فاعلة في الحياة السياسية يتطلب معالجة القضايا التالية: .

- الدعوة إلى مناقشة نهج اليسار السياسي بهدف بناء رؤية فكرية أتية ومستقبلية.
- نقد مضمين الليبرالية الجديدة باعتبارها نظرية الأسامل للعلوم، غير تعرية دوراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية.
- فتح باب الحوار لقوى حزب اليسار الفكرية والثقافية المناقشة للنتائج السياسية/ الاقتصادية/ الاقتصادية للطور الجديد من التوسع الرأسمالي، وأثره على مسار تطور الدولة الديمقراطية.
- تحديد أشكال جديدة من التحالفات تنطلق من إمكانية تبني مصالح القوى الاجتماعية المتضررة من الاحتلال ونتائج السياسة/ الاجتماعية.
- بيده العدة الفكرية/ التنظيمية والقاعدة الديمقراطية يستطلع حزب اليسار الديمقراطي الانتقال من مواقع الانتظار والمراوحة إلى مواقع المشارك الفاعل في صنع المسارات الديمقراطية الحقيقية لبناء الدولة العراقية.

يمكن اعتبار ذلك الحزب الضامن لوحدة تشكيلة العراق الأهمية. بكلام آخر هل يمكن لحزب اليسار الانتخابي أن يكون حزبا وطنيا وأميا في أن؟ إن الأسئلة المثارة تستعد شرعييتها من ملامح الدولة العراقية وتشكيلتها الاجتماعية التي أفرزها الاحتلال الأمريكي المتواصل للعراق وما نتج عنه من: .

تفكك التشكيلة العراقية وانهاير وحدتها بعد انقسامها إلى طوائف وتجمعات أئنية/ عرقية متنازعة .

- تخريب طبقات وشرائح اجتماعية وإفصائها عن المواقع الإنتاجية بسبب تفكك البنية الاقتصادية للدولة العراقية.
- نشوء قوى وشرائح اجتماعية جديدة تتطور استنادا إلى النهج الاقتصادي بحماية حزبية داخلية.
- تفكك قطاع الدولة الاقتصادي وتبني سياسة اقتصادية ليبرالية مبنية على محاولات الحاق القطاع النقطي بالشرائح الاحتكارية.
- المشاركة الأمريكية الفاعلة في إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأجهزة الاقتصادية.
- تزايد التأثيرات الخارجية الإقليمية منها والدولية على بناء الدولة العراقية.
- لهذه الأسباب وغيرها يمكننا القول أن العراق الراهن بقومياته المختلفة وأديانه المتعددة يعتبر: .
- ١. نمونجا مصغرا للتخريب الرأسمالي المنفصل المتمسم بالنهب والتفكك والتهيش.
- ٢. بقضي التخريب المشار إليه إلى

الأمر الذي يعني بناء نظام اقتصادي/ سياسي يتطور ضمن البنية الاقتصادية الرأسمالية لا تمس مصالح القطاع الخاص والمصالح الدولية. **المفصل الثاني: البنية التنظيمية**

إن نجاح أحزاب اليسار الانتخابي في المشاركة الديمقراطية وتحولها إلى كتلة شعبية انتخابية يشترط تكيفها الاجتماعية الأمر الذي يعني اعتماد آليات ديمقراطية تستند إلى: .

- إشاعة الديمقراطية الداخلية في المؤسسة الحزبية عند مناقشة المفاصل الأساسية لنهج الأحزاب اليسارية.
- إشراك القاعدة الاجتماعية والقوى الديمقراطية في مناقشة التوجهات السياسية قبل اعتمادها كبرامج سياسية لحزب اليسار الانتخابي.
- بناء النهج السياسية على رؤية مغللة فكريا من أحداث العصر لغرض اعتماد هوية يسارية ديمقراطية واضحة المعالم سادة لتوجهاتها. /الأحزاب- السياسية/ الاجتماعية.
- تبني المشاريع الاقتصادية/ الاجتماعية المنبثقة من مصالح القاعدة الاجتماعية الفعلة ودراسة إمكانية تحقيقها قبل اعتمادها كبرامج سياسية.
- المفصل الثالث: القاعدة الانتخابية**
- تبني الشرعية الديمقراطية للحكم بالتداول السلمي للسلطة السياسية والعمل على تسلمها من خلال الشرعية الانتخابية.
- القبول بعلامات الإنتاج الرأسمالية والعمل ضمن اطار السوق الرأسمالي،

الاجتماعية عن الحياة الاقتصادية إلا أن سلطة الدولة وأحزابها السياسية المتنفذة تقوم بأنوار مهمة في إعادة تشكيل كثر من الشرائح الطبقة الجديدة من خلال المشاريع الاقتصادية التي دأبت السلطة السياسية على تقديمها لأحزابها السياسية.

على أساس تلك السمات لايد لنا من دراسة كيفية تحول حزب اليسار الاشتراكي إلى حزب انتخابي قادر على خوض المنافسة الانتخابية بفعلها وطنية/ ديمقراطية عبر متابعة المفاصل التالية: .

- تواصل المحاصصة الحزبية/ الطائفية بين الكتل السياسية النافذة وما نتج عنها من تنامي بناء طائفي/ عرقي للدولة العراقية ونظامها السياسي.
- كثرة الأحزاب والتجمعات الضعيفة الفاعلة لحواملها الاجتماعية والمرتكزة على رؤى سياسية وأخرى أيديولوجية فضلا عن امتداداتها الخارجية.
- تواصل الاحتلال الامريكي للعراق بمعاهدات دولية تفترق إلى المساواة والتكافؤ وما أفرزه ذلك من تزايد التأثيرات الخارجية على بناء الدولة ومؤسساتها العسكرية الأئنية.
- الوصايا الدولية على الاقتصاد العراقي وخضوعه لوصفات المؤسسات المالية الدولية والشركات الاحتكارية الأمر الذي أفضى إلى اعتماد السوق الحرة والاستثمارات الأجنبية المفقوة.
- عدم اكتمال البناء الاجتماعي للتشكيلة العراقية وضعف طبقاتها الاجتماعية بسبب التبدلات السياسية وتأثيراتها المباشرة على نمو وانحلال الشرائح الاجتماعية، خاصة بعد الاحتلال الامريكي وما أفرزه من حراك اجتماعي متواصل تميز بتخميم فئات اجتماعية ونهوض قوى طبقية جديدة.
- رغم هامشية وإقصاء كثر من الفئات

الاشتراكي فيها لايد لنا من تدقيق بعض المفاهيم التي أراها ضرورية لإثراء الحوار الجاري والمتعلقة بالموضوعات التالية: .

الموضوعة الأولى: . قبل البدء في المشاركة الانتخابية لايد من دراسة طبيعة المنظومة السياسية السائدة في البلدان العربية ما يعنيه ذلك من معرفة القوانين الداخلية الناظمة للانتخابات الوطنية، حدود حرية الأحزاب السياسية، مدى قدرة أئنيها الفكرية/ التنظيمية لتعبئة السياسية. الموضوعة الثانية: . بات ملحا التقريب بين الشرعيتين الانتخابية (الشكلية) التي تحسم بها الأنظمة السليطوية والشرعية الديمقراطية، استنادا إلى اختلاف مضماني كلا الشرعيتين حيث تركزت الشرعية الديمقراطية على أسس قانونية ودستورية – التداول السلمي للسلطة السياسية، فصل السلطات الثلاث، فصل الدين عن الدولة، تهايك

لطفي حاتم

يدور بين أونة وأخرى سجلان حول مشاركة أحزاب اليسار الاشتراكي في الانتخابات التشريعية في الدول العربية، ويثير السجال المحتمل حزمة من القضايا الإشكالية الفكرية والسياسية مثل ما هي طبيعة البنى الفكرية والتنظيمية لأحزاب اليسار الاشتراكي المشاركة في الحياة الانتخابية؛ وما هي طبيعة القوى الاجتماعية الحاملة لبرامج

أحزاب اليسار الاشتراكي المشارك في العملية الانتخابية... وقبل هذا وذاك ما هي إمكانية أحزاب اليسار الاشتراكي على تطور البناء السياسي/ الاقتصادي الديمقراطي اللاحق لهذه البلدان. قبل الحديث عن الشرعية الانتخابية في البلدان العربية ومشاركة أحزاب اليسار

آراء وأفكار

ترحب آراء وأفكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الإقامة.
٢. ترسل المقالات على البريد الإلكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@yahoo.com